



الرئيس:	السيد موتوك (رومانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد دنيسف
	الأرجنتين السيد ميورال
	البرازيل السيد ساردنبرغ
	بنن السيد آيدهو
	الجزائر السيد بن مهدي
	جمهورية ترازيا المتحدة السيد منونغي
	الدانمرك السيد فابورغ - أندرسن
	الصين السيد تشنغ جنغي
	فرنسا السيد دلا سابلير
	الفلبين السيد مركادو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد طومسون
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد بولتن
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيدة بابدوبلو

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room C-154A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن، إلى إحاطة إعلامية يقدمها السيد إبراهيم غمباري، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غمباري (تكلم بالإنكليزية): لقد مضى أكثر من شهر منذ أن تم سحب المستوطنات والبنية التحتية العسكرية الإسرائيلية من قطاع غزة. وتوقعنا في ذلك الوقت أن تكون فترة ما بعد فك الارتباط مفعمة بالآمال ومحفوفة بالمخاطر على السواء. ومذاك، شهدنا الآمال والمخاطر على حد سواء.

في اليوم الذي تلقى المجلس آخر إحاطة إعلامية بشأن هذا البند (انظر S/PV.5270)، تصاعد مستوى العنف في غزة حينما أدى وقوع انفجار في تجمع لحركة حماس في جباليا إلى مقتل ١٩ شخصا. وبعد ذلك بوقت قصير، أطلقت حماس صواريخ إلى داخل إسرائيل، التي ردت بشن هجمات

جوية على غزة والقيام باعتقالات واسعة النطاق في الضفة الغربية. كما اصطدمت قوات الأمن الفلسطينية مع المقاتلين.

وتظهر تلك الحوادث الإمكانية المعتادة لان يؤدي تدهور الأمن إلى تعطيل العملية السياسية: إذ أن الاجتماعات المقرر عقدها بين رئيس الوزراء شارون ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تم تأجيلها مرتين خلال الشهر الماضي.

وباختصار، ما زال يتعين على فك الارتباط أن ينعش عملية السلام. ولكننا لا نزال نؤمن بان فك الارتباط يوفر أساسا وفرصة للقيام بذلك تماما، من خلال استكمال جدول الأعمال الذي حددته المجموعة الرباعية، وعن طريق إجراء حوار مجدد وواسع بين الحكومتين الإسرائيليه والفلسطينية. والمجتمع الدولي على استعداد لتقديم المساعدة، ولكن المسؤولية عن اغتنام هذه الفرصة تقع الآن، أكثر من أي وقت مضى، على عاتق الطرفين.

وأود أن انتقل إلى الخطوات التي تم اتخاذها منذ فك الارتباط. لقد عاد مبعوث المجموعة الرباعية، جيمس ولفنسون، إلى المنطقة في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بغية الدفع قدما بجدول أعمال المجموعة الرباعية المتعلق بفك الارتباط. وسعى السيد ولفنسون إلى إبرام اتفاقات بشأن المسائل الست زائدة ثلاث المتصلة بالتنقل، والأمن والإصلاح، التي شكلت أساس عمله منذ حزيران/يونيه.

وأولى المسائل المشتركة الست هي المعابر الحدودية والممرات التجارية. وتحظى إعادة فتح معبر رفح الحدودي بين مصر وغزة بأهمية اجتماعية وسياسية عاجلة، لأن من شأنه أن يتيح إمكانية وصول الفلسطينيين إلى العالم خارج غزة. وينبغي أيضا أن يمهّد الطريق للتوصل إلى اتفاقات بشأن المعابر الحدودية مع إسرائيل، وقيام اتصال بين غزة والضفة الغربية، وإعادة فتح مطار وميناء غزة. ومنذ ١٧

وستتراوح المدفوعات الإجمالية هذه السنة، حسب التقديرات الأولية، بين ١,١ بليون و ١,٣ بليون دولار، وهو ما يعادل زيادة بنسبة تتراوح بين ٢٥ و ٣٥ في المائة، مقارنة بالمتوسط السنوي للسنوات الأربعة الماضية. وسيتم توجيه ٣٥ في المائة على الأقل من هذه المساعدة الدولية للفلسطينيين عن طريق وكالات الأمم المتحدة.

ولن يكون الانتعاش الفلسطيني مستداما حتى ترفع القيود على حركة السلع والأشخاص وحتى يكون بوسع السلطة الفلسطينية بسط سيطرة إدارية صارمة. وإننا نلاحظ مع القلق تقارير المبعوث الخاص الأخيرة عن بعض مكامن قصور الهياكل الداخلية للسلطة الفلسطينية وأزمته المالية المتزايدة. كما نشاطر خيبة أمل المبعوث الخاص لأنه لم تتم تسوية أية مسألة من مسائل التحرك خلال هذا الشهر - لا سيما بالنظر إلى التقدم الذي أحرزه الطرفان حول الجوانب الفنية - لأنظمة حدود غزة. ونأمل أن يتم تحقيق تقدم جوهري خلال الأسابيع المقبلة.

أود أن أتطرق الآن إلى المحادثات الثنائية بين الطرفين والمسائل السياسية الداخلية. لقد ظل يحدونا الأمل منذ بعض الوقت في أن يساهم فك الارتباط في تحقيق قدر أكبر من الثقة بين الطرفين، مما سيؤدي إلى الحوار بشأن قدر أكبر من القضايا. ولا شك في أن العملية عززت سبل التعاون بين الطرفين على مستوى العمل. كما يبدو القادة أقرب من استئناف المفاوضات الثنائية. وقد حدد الثاني من تشرين الأول/أكتوبر موعدا لاجتماع رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بالرئيس محمود عباس. وكان يفترض أن يكون هذا أول اجتماع من هذا النوع منذ حزيران/يونيه. غير أن ذلك الاجتماع أُجل مرتين وأعيد تحديد مواعده الآن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

أيلول/سبتمبر، لم يفتح معبر رفح بالكامل إلا لفترة خمسة أيام، في انتظار التوصل إلى اتفاق بين الطرفين على إدارة المعبر. ووفقا للمبعوث الخاص، فإن التوصل إلى اتفاق بشأن نظام العبور بات قريبا: إذ توصل الطرفان إلى توافق في الآراء على العناصر التقنية الرئيسية لإدارة المعبر، وعلى وجود طرف ثالث على طول الحدود مع مصر.

لقد عرض الاتحاد الأوروبي استعداده لدراسة ذلك الدور على الرغم من عدم صدور أي دعوة رسمية بعد. إلا أننا نأمل أن يكون ما جاء في الأخبار من أن معبر رفح سيفتح مجددا بحلول ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر صحيحا. كما نحث الأطراف الثلاثة على الاستمرار في التعاون بشأن هذه المسألة الحاسمة.

يجب تحسين تدفق الأشخاص والسلع بين إسرائيل وغزة وبين إسرائيل والضفة الغربية. وحسب رأي المبعوث الخاص، يعتبر الطرفان قريبين من التوصل إلى اتفاق بشأن نظام لإدارة تلك الحدود، غير أن إسرائيل امتنعت، منذ ٥ أيلول/سبتمبر، عن الاجتماع بالسلطة الفلسطينية من أجل التقدم في المفاوضات. كما لا يناقش الطرفان اقتراحات فتح ممر لربط الضفة الغربية بغزة. وقد بدأت الولايات المتحدة والبنك الدولي استعراضا للخيارات من أجل مقارنة تكاليف الربط السري والربط بالسكك الحديدية، غير أن إسرائيل طالبت بوقف العمل على تلك الدراسة.

وفي غضون ذلك، ترمع المجموعة الرباعية تنفيذ برنامج مساعدة كبير يهدف إلى تهيئة فرص العمل وتعزيز الانتعاش الفلسطيني غداة فك الارتباط. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، أعلنت اللجنة الأوروبية اقتراحا بزيادة مساعدة الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين بمبلغ ٢٥٠ مليون يورو تقريبا. غير أن هذا العرض مشروط بتحسين حالة الأمن والتحرك. كما وفر مانحون آخرون مساعدة إضافية،

وقد ردت إسرائيل على هذا الاعتداء بإغلاق الضفة الغربية وقطاع غزة وشن ضربات جوية على بعض الأهداف في غزة خلال الأيام الأربعة التالية. وقد حلقت طائرات مقاتلة إسرائيلية من طراز إف - ١٦ مرارا على قطاع غزة على علو منخفض. كما سبب دوي الانفجارات الهلع بين السكان، وقد أشار المسؤولون في المجال الطبي في غزة إلى حدوث آثار سلبية على الأطفال والنساء الحوامل. وفي الضفة الغربية، قتل الجيش الإسرائيلي ثلاثة أشخاص يشتهب في كونهم مقاتلين في ٢٩ أيلول/سبتمبر، واعتقل مئات آخرين. وإن سلسلة الاعتقالات هذه هي الأكبر من نوعها بالنسبة لإسرائيل منذ إجراء عملية الدرع الدفاعي في عام ٢٠٠٢.

كما استجابت خدمات الأمن الفلسطينية لتصاعد العنف من جانب المقاتلين، إذ اشتبكت مع المقاتلين في غزة وصادرت المتفجرات وصوراخي القسام. وأبلغت السلطة الفلسطينية أن خدمات الأمن الفلسطينية حالت دون حدوث ١٧ هجمة إرهابية ضد إسرائيل منذ فك الارتباط. وقد كانت محاولة السيطرة على المقاتلين بمثابة اختبار للقدرة الفلسطينية على إنفاذ القوانين. وفي ٢ تشرين الأول/أكتوبر، قتل قائد شرطة فلسطيني ومدنيان في اشتباكات مع مقاتلي حماس، وجرح أكثر من ٤٠ شخصا، من بينهم أطفال كثيرون. وفي اليوم التالي، اقتحمت الشرطة الفلسطينية مبنى المجلس التشريعي، مطلقة أعيرة نارية في الجو احتجاجا على العجز عن التعامل مع هجوم المقاتلين.

لقد تحسنت الحالة الأمنية بعض الشيء خلال الأسبوع الثاني من شهر تشرين الأول/أكتوبر. غير أنه في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، قتل ثلاثة إسرائيليين رميا بالرصاص من طرف مقاتلين من كتائب شهداء الأقصى، بينما كانوا ذاهبين إلى المستوطنات في الضفة الغربية. وقد

من الواضح أنه كان لتزايد العنف دور في حرف خطط تلك المحادثات الثنائية بين القائدين الإسرائيليين والفلسطينيين عن مسارها وفي الزيادة من صعوبة موافقهما الداخلية. وقد قام رئيس الوزراء شارون بتنفيذ فك الارتباط على الرغم من الضغوط الداخلية القوية؛ وقد تصاعدت تلك الضغوط بعد الهجوم بالصواريخ على سديروت في ٢٤ أيلول/سبتمبر. أما في الجانب الفلسطيني، فقد طالب المجلس التشريعي الفلسطيني الرئيس، في ٣ تشرين الأول/أكتوبر، بحل الحكومة وتكوين حكومة أخرى في غضون أسبوعين. وقد ترتب ذلك الطلب عن مواجهات مسلحة عنيفة حدثت في غزة بين الشرطة الفلسطينية والمقاتلين. وتزيد هذه الضغوط من صعوبة قيام القائدين معا بخطوات إضافية في اتجاه تحقيق السلام.

أما فيما يتعلق بالأمن والعنف، فأود إبلاغكم بأن الحالة الأمنية تدهورت كثيرا في آخر أسبوع من شهر أيلول/سبتمبر وفي الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وقد تضرر المدنيون الإسرائيليون والفلسطينيون كثيرا من تصاعد العنف خلال هذين الأسبوعين. والواقع أن أحداث هذا الشهر تبرز من جديد ضرورة إظهار قدر أكبر من ضبط النفس بغية حماية المدنيين وخلق ظروف يمكن للعملية السياسية أن تبرز تقدما في ظلها.

وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر أدى انفجار كبير في تجمع لحركة حماس في مخيم جباليا للاجئين إلى مقتل ١٩ شخصا وجرح ١٣٠ آخرين. وقد كان السبب في الانفجار حسب السلطة الفلسطينية وأغلب الملاحظين هو سوء استعمال حماس للمتفجرات خلال التجمع. غير أن حماس ألقت باللائمة على إسرائيل وأطلقت ٣٠ صاروخا على بلدة سديروت الإسرائيلية في اليوم التالي، مما سبب جرح خمسة إسرائيليين.

الضفة الغربية خلال عام ٢٠٠٥. لكن تدابير الإغلاق زادت مجدداً بعد مقتل الإسرائيليين الثلاثة رمياً بالرصاص في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر.

والشواغل إزاء بناء المستوطنات والجدار العازل، التي كررتها المجموعة الرباعية مؤخراً لا يبدو أن أحداً يستجيب لها. فإسرائيل تواصل بناء الجدار في منطقة القدس، وما زالت المستوطنات والقيود التي تحيط بها والجدار تعوق حركة الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. وما زالت القيود على الانتقال التي نشأت عن الجدار العازل ونقاط التفتيش وإغلاق الحدود وسوء حالة الأمن الداخلي تعوق قدرة وكالات الأمم المتحدة وبرامجها على تقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

لديّ كلمة عن الانتخابات. أود أن أقول إن الفلسطينيين عقدوا جولة ثالثة من الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في ٢٩ أيلول/سبتمبر. وقد تأجلت الانتخابات في غزة نتيجة لشواغل أمنية. وكان الاقبال على التصويت مرتفعاً، وفازت فتح بأكثر من ٥٣ في المائة من المقاعد في المجالس البلدية، مقابل ٢٦ في المائة فازت بها حماس. وتجري الاستعدادات الفنية للانتخابات التشريعية القادمة، المقرر عقدها في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وشهد لبنان عدداً من التطورات الهامة. وكما يعلم الأعضاء، حرت محاولة اغتيال أخرى، واستهدفت هذه المرة مي شدياق، وهي صحفية لبنانية ومقدمة برامج حوارية سياسية مرموقة. وقعت الحادثة في ٢٥ أيلول/سبتمبر في بلدة جونيه، شمال بيروت، واستخدمت فيها قنبلة وضعت أسفل سيارتها. ولحسن الحظ، نجحت السيدة شدياق من محاولة الاغتيال، وإن كانت إصاباتها بالغة. وقد كرر الأمين العام إدانة الأمم المتحدة لمثل هذه الأعمال الإرهابية التي تستهدف الترويع وزعزعة الاستقرار، معرباً عن تعاطفه مع السيدة

ردت إسرائيل على ذلك بفرض قيود مشددة على تحرك الفلسطينيين في الضفة الغربية.

وما زال المنسق الأممي للولايات المتحدة، الجنرال ويليام وارد، وفريقه مستمرين في عملهم الهام من أجل الدفع قدماً بإصلاح القطاع الأمني. وقد أعلنت القيادة الفلسطينية قرار مصادرة الأسلحة المحتفظ بها بصفة غير قانونية كما عينت ثلاثة مسؤولين سيتحملون المسؤولية العامة عن إصلاح القطاع الأمني. ومن شأن هذه الخطوات أن تساهم بشكل هام في السيطرة على العنف الداخلي والمضي قدماً في اتجاه الوفاء بالالتزامات الأمنية الفلسطينية بشأن خارطة الطريق. وإنه لمن المهم جداً تحقيق المزيد من التقدم في هذا المجال خلال الأسابيع والشهور المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالتنقل والإغلاق، جرى تقييد تنقل الأشخاص ونقل السلع من قطاع غزة وإليه أكثر مما كان عليه الأمر خلال الشهور التي سبقت فك الارتباط. وقد انخفض عدد العمال العابرين إلى إسرائيل عبر إيريز انخفاضاً كبيراً. وبالإضافة إلى إغلاق رفح وإيريز، أغلقت محطة كرني لمرور السلع لبضعة أيام، مما سبب انخفاض الصادرات إلى غزة والواردات منها وأدى إلى نقص في المواد الغذائية مثل الحليب.

لا يمكننا أن ننسب تلك الزيادة في القيود على التنقل بشكل تام إلى الحالة خلال فترة ما بعد فك الارتباط لأنها متوافقة مع نمط الإغلاقات التي فرضتها إسرائيل خلال العطل اليهودية في العام الماضي. كما كان لفتترات الإغلاق الطويلة في السنوات الماضية وطأة شديدة على الدخل والاقتصاد في غزة. وإن أثر القيود على التنقل يبعث على القلق بشكل خاص في فترة ما بعد فك الارتباط البالغة المشاشة هذه.

وكما ورد في الإحاطات الإعلامية السابقة، خفضت إسرائيل عدد نقاط التفتيش وتدابير الإغلاق في

إن القادة الإسرائيليين والفلسطينيين يعترفون الآن باستئناف المحادثات في تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أن هذه الاجتماعات ينبغي أن تعقد بشكل دوري، ونأمل أن القادة سوف تتوفر لديهم الشجاعة والمثابرة لمواصلة المفاوضات خلال الشهور المقبلة، حتى وإن وقعت أزمات أمنية أخرى. فالمسار السياسي لا بد أن يصمد في وجه التقلبات الحتمية التي قد تشهدها هذه الفترة غير المستقرة بعد فك الارتباط.

وفي الوقت نفسه، فإن المجتمع الدولي سيواصل القيام بدوره في توطيد نجاح فك الارتباط. وسيواصل مبعوث اللجنة الرباعية، جيمس ولفنسون، جهوده لدفع الأطراف نحو الاتفاق على قضايا "الستة زائد ثلاثة" الرئيسية. كما أن المانحين سيدفعون بثقلهم للبناء على الزخم الإيجابي الذي أوجده فك الارتباط.

وستواصل المجموعة الرباعية العمل، كعهدها خلال السنوات الثلاث الماضية، من أجل تحقيق رؤية سلام إقليمي عادل ودائم وشامل على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢). ونرحب باجتماع اليوم بين الرئيس بوش والرئيس عباس في واشنطن العاصمة. ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يمكن أن يساعد على استئناف عملية السلام؛ ولكنه لا يمكنه أن يقود عودة إلى المفاوضات ما لم يتخذ الطرفان خطوات جريئة للوفاء بالتزامتهما. ويجب أن يعمل الطرفان بروح بناءة خلال الشهر المقبل لتسوية المسائل العالقة بشأن الوصول والتنقل فيما يتصل بفك الارتباط، وأن يعملوا بالتبادل مع تنفيذ الالتزامات المحددة في خريطة الطريق.

ومن الالتزامات الأولية لإسرائيل، بموجب خريطة الطريق، وقف كل الأنشطة الاستيطانية، بما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك المواقع الأمامية التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. فوقف الأنشطة الاستيطانية إجراء هام

شديداً وأسرهما. وأكد الأمين العام مرة أخرى على ضرورة أن يقدم مرتكبو تلك الحادثة وغيرها من الأعمال الإرهابية الأخيرة في لبنان إلى العدالة.

ويسرني أن أبلغ المجلس بأن الحالة على طول الخط الأزرق في جنوب لبنان ظلت هادئة. ومع ذلك، يؤسفني أن أشير مرة أخرى إلى الانتهاكات الجوية الإسرائيلية المستمرة للخط الأزرق والمجال الجوي اللبناني. ومنذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها للمجلس، سُجِّل ما مجموعه ١١ انتهاكاً جويًا، شاركت فيه ١٩ طائرة.

هذا كل ما سأقوله عن لبنان. ويطيبني أن البعض سيشعر بخيبة أمل لأنهم، بالطبع، كانوا يودون أن يسمعوا شيئاً عن تقرير ميليس. وهذا أمر متروك للسيد ميليس عندما يُطلع المجلس بنفسه في جلسات سرية وعلنية.

وأود أن أبدي بضع ملاحظات. قبل شهر واحد، أسهم قيام إسرائيل بفك الارتباط مع غزة ونجاح الفلسطينيين في كبح جماح العنف خلال فترة فك الارتباط في إشاعة جو من التفاؤل في الشرق الأوسط. وبدأ أن إسرائيل ومصر والفلسطينيين قرييون من الاتفاق على إجراءات تمكن سكان غزة من السفر والتجارة بسهولة أكبر. وكان رئيس الوزراء شارون والرئيس عباس يعترضان الاجتماع لأول مرة منذ حزيران/يونيه. وثمة تطورات أخرى كانت تشير إلى ذوبان الجليد في توجهات بعض البلدان العربية والإسلامية نحو إسرائيل. إلا أن تصاعداً في العنف قوّض تلك التطورات السياسية الإيجابية وتضاءل معه ذلك الشعور بالتفاؤل. وكان تأجيل الاجتماعات المقترحة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء شارون مخيباً للآمال بشكل خاص، لأن العودة إلى المفاوضات الثنائية كان يمكن أن تمثل نقطة تحول هامة في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراع.

أخيراً، أود القول إن سحب المستوطنين الإسرائيليين والهياكل الأساسية العسكرية قد أزاح عبئاً عن كاهل أهالي غزة، كما أنه يمكن أن يهيئ فرصاً جديدة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إن مزيداً من التنسيق والتعاون والمشاركة بشكل نشط من جانب الإسرائيليين والفلسطينيين والمجتمع الدولي بات مطلوباً لكي نترجم فك الارتباط الناجح إلى سلام تفاوضي مستدام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد غمباري على إحاطته الإعلامية الوافية.

وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

لبناء الثقة؛ وبينما تواصل إسرائيل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، من الصعب على الرئيس عباس أن يقنع الفلسطينيين بأن المفاوضات السلمية مع إسرائيل ستفضي إلى إقامة دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء. ونفس الشيء يجب أن يقال عن قيام إسرائيل ببناء الجدار العازل على أرض فلسطينية.

ويتعين على السلطة الفلسطينية، من جانبها، أن تواصل الإصلاح الشامل وتعزيز خدماتها الأمنية بغية إنهاء العنف والإرهاب، كما ورد في خريطة الطريق. وأحداث الشهر الماضي قد أكدت كيف أن مشاكل الأمن الداخلي الفلسطيني يمكن أن تُخرج العملية السياسية وعملية السلام من مساريهما. وثمة شواهد على أن الفلسطينيين يؤيدون بقوة جهود الرئيس عباس لكبح جماح الجماعات المتشددة. ولا بد للقيادة الفلسطينية أن تبني الآن على ذلك التأييد وأن تبين قدرتها على تحسين القدرات الفلسطينية على إنفاذ القانون.